

واقع تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

أ.د. سعدون بوكبوس *

أ. الطيف عبد الكريم **

Résumé

Depuis l'adoption d'un nouveau code des investissements en 1993 qui se veut être la pierre angulaire de la volonté d'ouverture de l'économie et d'une nouvelle politique de promotion de l'investissement, le nombre de PME connaît une croissance continue. Les statistiques démontrent que près de 75% des PME recensées en 2005 ont été créées après ce nouveau code, et que plus de 35% ont été créées durant les 5 dernières années (2000-2005).

Les PME jouent un rôle très important dans la structure socio-économique, la théorie microéconomique les considère comme le noyau de la concurrence.

Dans la conjoncture de crise et de mutations économiques et sociales actuelles, il est désormais établi que les PME constituent l'élément indispensable à l'intégration et la diversification économique.

* أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر 3.

** أستاذ مساعد قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية – جامعة امحمد بوقرة – بومرداس، الجزائر.

مستخلص: تتناول الدراسة واقع تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من خلال الوقوف عند مكانتها وأهميتها في سياسة دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية، والتطرق لأهم المراحل التي ميزت تطور هذه الصناعات؛ لما لها من قدرات وإمكانات كبيرة في خلق مناصب الشغل وتحسين المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق التنمية المحلية. بذلت السلطات العمومية الكثير في سبيل دعم وتطوير هذه الصناعات؛ وتأهيلها من خلال تبني مجموعة من السياسات والبرامج لفائدة ترقية ودعم وتأهيل هذه الصناعات لمواجهة عراقيل البيئة المحيطة بها، وتطوير تنافسيتها لتتوافق والمعايير الدولية، حتى تستطيع مواجهة منافسة المؤسسات والمنتجات الخارجية.

مقدمة

أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي وقدرتها على الجمع بين التنمية والتشغيل، جعلتها تحضي بأهمية بالغة ضمن مختلف البرامج الحكومية منذ بداية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر. وقد أتى إصلاح اقتصادنا وتحريره تدريجيا في وقته لدفع هذا الصناعات وتمكينها من القيام بدورها الاقتصادي الغائب، من خلال التركيز على تحسين المحيط الاقتصادي وتفعيل سياسات الدعم والمتابعة لهذه الاستثمارات.

إشكالية البحث :

من خلال تحليل موضوع البحث سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية :
ما هو واقع تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ؟

فرضيات البحث:

- عرفت الصناعات الصغيرة والمتوسطة الكثير من الاهتمام والدعم من السلطات العمومية؛
- للصناعات الصغيرة والمتوسطة أولوية في سياسة الإصلاح الاقتصادي؛

- تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بنصيب كبير في تحقيق النمو الاقتصادي.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث كونه يتناول أحد أهم المجالات الاقتصادية التي شملها الإصلاح الاقتصادي، وذلك بتقييم وتقدير مدى نجاح سياسة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة على واقع بيئة الاستثمار في الجزائر، مما يفرض الاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال، ومحاربة كل المعوقات، والعقبات التي تعترض نجاح السياسة الاستثمارية لتنمية القطاع الخاص، وتحول دون بلوغ الأهداف المسطرة في هذا المجال.

هدف البحث:

يهدف موضوع البحث بشكل أساسي إلى إبراز أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري واستعراض مجهودات الدولة في تنميتها والوقوف عند دورها ومكانتها في النشاط الاقتصادي الوطني.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض مجهودات السلطات العمومية في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1- واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

1-1- تطور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1-1-1- تطور عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة قبل 1993 :

ورثت الجزائر بعد استقلالها بعض الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التي كانت تابعة في معظمها للقطاع الخاص الوطني، ثم قامت الدولة في إطار إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وبناء بإنشاء القطاع

العمومي الذي بدأ يتوسع، حيث انتقل عدد هذه الصناعات من 1275 مؤسسة عام 1964 إلى 2501 مؤسسة ؛ وخلال فترة السبعينيات وصل عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي توظف أكثر من 5 عمال حوالي 1482 مؤسسة عام 1970، منها 525 مؤسسة تعمل في قطاع الصناعة والنسيج و287 مؤسسة في قطاع الصناعات الغذائية، بينما وصل عددها في سنة 1977 حوالي 7466 مؤسسة منها :

- 817 مؤسسة تعمل في قطاع الطاقة والمياه؛

- 2223 مؤسسة تعمل في قطاع البناء والأشغال العمومية؛

- 1265 مؤسسة تنشط في قطاع الصناعة والنسيج.

في فترة الثمانينيات حتى بداية التسعينيات انتقل عدد الصناعات ال ص وم¹ في الجزائر من 14491 مؤسسة عام 1984 إلى 22606 مؤسسة عام 1991 أي بزيادة بلغت 56% حيث أن الزيادة كانت تخص بالدرجة الأولى الصناعات ال ص وم الخاصة، في حين أن الصناعات العمومية عرفت انخفاضا ملحوظا،

¹ سنرمز في بحثنا للصناعات الصغيرة والمتوسطة بالرمز المختصر الصناعات ال ص وم.

فبعد أن كان عددها في سنة 1984 مساويا لـ 341 بلغ سنة 1991 حوالي 224 مؤسسة فقط².

بلغ عدد الصناعات ال ص وم في سنة 1992 الخاصة 20207 مؤسسة حيث سجلت انخفاضا بسبب ظروف عدم الاستقرار التي ميزت الاقتصاد الوطني في تلك المرحلة.

1-1-2- تطور عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة بعد 1993 :

عرفت هذه المرحلة اتخاذ السلطات العمومية لمجموعة من الإجراءات التنظيمية والتشريعية لفائدة تحفيز الاستثمار عامة وتنمية الصناعات ال ص وم خاصة ؛ حيث تم إصدار قانون الاستثمار في 1993 الذي حمل معه الكثير من التحفيزات للمستثمرين المحليين والأجانب، بإضافة لإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشباك الوحيد على مستوى وكالة دعم ومتابعة الاستثمار، مما شجع على زيادة عدد المشاريع ال ص وم حيث بلغ عددها سنة 1994 حوالي 26212 مؤسسة، منها 7114 مؤسسة تنشط في قطاع الصناعات الغذائية و 2955 مؤسسة تعمل في قطاع الفلين والخشب والورق و 1331 مؤسسة في قطاع الجلود. ..

في سنة 1996 بلغ عدد الصناعات ال ص وم 177365 مؤسسة تتوزع كما يلي :

² WALIDE LAGGOUNE : le control de l'état sur les entreprises privées industrielles en Algérie, l'édition internationales, 19996, p 34.

80 % منها تشغل أقل من 10 عمال و 20% تشغل أكثر من 10 عمال.
كانت موزعة على القطاعات الاقتصادية كما يلي :
50 % تنشط في قطاع الصناعة و 24.5% تنشط في قطاع الخدمات و 25.5% تنشط في قطاع البناء.
عرفت سنة 1997 إنشاء 4989 مؤسسة ص وم جديدة، مقابل 2075 سنة 1996 وهذا أكثر من الضعف.³

عرفت سنة 2001 تم إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 والذي جاء ليعطي تعريفا واضحا ودقيقا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

عرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المادة الرابعة 04 من الفصل الأول من القانون التوجيهي لترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات والتي تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (02) دينار أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار.

³ MUSTAPHA BABA AHMED, L'Algérie diagnostique d un non développement, LHM ATTAN1999, p 122.

جدول رقم (1): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

نوع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (دينار جزائري)	الحصيلة السنوية (دينار جزائري)
مصغرة	01-09	20 مليون	10 مليون
صغيرة	10-49	200 مليون	100 مليون
متوسطة	50-250	200 مليون - 2 مليار	100 - 500 مليون

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات الواردة ضمن المواد 5، 6 و7 من المرسوم التشريعي رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية عدد 77، ص 06.

أثمر التوجه الجديد لتنمية الصناعات ال ص و م في الجزائر في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي إلى تحقيق زيادة معتبرة في عددها هذا النوع وفقا لما تأكدته الإحصائيات المدرجة ضمن تقارير الوزارة الوصية على القطاع .

تحليل أرقام الجدول أعلاه توضح أن عدد الصناعات ال ص و م يعرف تزايد مستمر من سنة إلى أخرى خاصة بعد ضم أصحاب المهن الحرة إلى قائمة المؤسسات الخاصة خلال السداسي الثاني لسنة 2008 ليتزايد العدد الإجمالي إلى أن بلغ 607297 مؤسسة خلال السداسي الأول لسنة 2010 مقارنة بسنة 2005، تجدر الإشارة إلى أن نسبة تطور مساهمة القطاع الخاص تعرف تزايد من سنة لأخرى، عكس عدد مؤسسات القطاع العام التي يعرف تراجع من سنة لأخرى، الأمر الذي يؤكد على دور ومكانة الاستثمارات الخاصة في ظل سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي، غير أن هذه الزيادة تعتبر ضعيفة إذا ما قورنت بحيراننا من دول شمال إفريقيا، ففي المغرب تعدي عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة رقم مليون مؤسسة⁴.

⁴ وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تقرير حول وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2009، ص 25.

جدول رقم (2): تطور تعداد الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

خلال الفترة (2005-2010)

طبيعة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	2005	2006	2007	2008	2009	خلال السداسي الأول لـ 2010
أشخاص معنوية	245842	269806	293946	321387	345902	361368
المؤسسات الخاصة الطبيعية (المهن الحرة)	245842	269806	293946	321387	345902	361368
المؤسسات العمومية	874	739	666	626	591	560
نشاطات الصناعات التقليدية	96072	106222	116347	126887	16980	-
المجموع	342788	376767	410959	519526	625069	607297

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات المدرجة ضمن نشرات المعلومات للسنوات المذكورة على الموقع www.pmeart-dz.org.

1-1-3- مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي الوطني

أ / الصناعات الصغيرة والمتوسطة وسياسة توظيف العمالة:

أكدت الصناعات الـ ص و م على قدرتها الكبيرة على امتصاص أعداد هائلة من اليد العاملة الشاغرة في إطار برامج دعم تشغيل الشباب بمختلف مؤهلاتهم العلمية، وتشجيع روح المبادرة الفردية وتحمل المسؤولية، خاصة في ظل الظروف التي يعيشها الاقتصاد الوطني.

من خلال تحليلنا لتطور أرقام توزيع اليد العاملة الموظفة في الصناعات الـ ص و م، نجد أن

الصناعات الأصغر حجما التي توظف أقل من 10 عمال، تحتل المرتبة الأولى من مجموع العام للصناعات ال ص وم في استيعاب اليد العاملة، ثم تأتي بعدها الصناعات ال ص وم التي توظف 10 عمال فأكثر، يتركز نشاطها أساسا في قطاعات البناء والأشغال العمومية، التجارة والنقل والمواصلات كما نلاحظ أن قطاع البناء والأشغال العمومية هو الأكثر استقطابا للاستثمارات الخاصة وبالتالي الأكثر مساهمة في خلق مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة. رغم التطور الكبير في مساهمة الصناعات ال ص وم في التشغيل، إلا أن هذه الإحصائيات لا تعكس الأرقام الحقيقية لنسبة المساهمة الفعلية، ذلك أن عدد كبير من هذه المؤسسات وبالأخص التي تنشط في القطاع الخاص تنهرب من إعطاء الأرقام الحقيقية لليد العاملة لديها، بإضافة إلى وجود عدد كبير من المؤسسات تنشط في الاقتصاد الغير رسمي.

جدول رقم (5): تطور مناصب الشغل المصرح بها خلال الفترة (2005-2010)

طبيعة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	2005	2006	2007	2008	2009	السداسي الأول لـ 2010
المؤسسات	642987	708136	771037	841060	908046	940788
الخاصة	245852	269806	293946	392013	455398	606737
المؤسسات العمومية	76283	61661	57146	52786	51635	48783
نشاطات الصناعات التقليدية	192744	213044	233270	254350	341885	-
المجموع	1157856	1252707	13553399	1540209	1756964	1596308

المصدر: إحصائيات مأخوذة من تقارير الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.

ب / المساهمة في القيمة المضافة (VAB) والنتاج الداخلي الخام (PIB)
تؤكد مختلف الأرقام الرسمية، على ارتفاع نسبة مساهمة الصناعات ال ص وم من سنة لأخرى في خلق القيمة المضافة في مختلف الأنشطة، حيث وصلت

نسبة الزيادة مثلاً سنة 2004 إلى 13 بالمائة في قطاع الزراعة و14 بالمائة في قطاع البناء والإشغال العمومية و22 بالمائة في قطاع النقل والمواصلات⁵... مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في تزايد مستمر، من سنة لأخرى ومن نشاط لآخر، عكس مساهمة القطاع العام التي تعرف تراجع مستمر، وهذا راجع للمشاكل الكبيرة التي تميز أداء هذا القطاع.

إن القطاع الخاص الذي يمثل الصناعات ال ص وم، يساهم بنسبة عالية في الناتج الداخلي الخام مقارنة بالقطاع العام، ففي سنة 2001 ساهم بنسبة 76.4% وهي في ارتفاع من سنة لأخرى إلى أن بلغت 78.84% سنة 2004 ما يعادل 2162.75 مليار دينار.

القطاع الخاص ساهم بنسبة مرتفعة جداً في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2008 مقابل نسبة ضعيفة للقطاع العام ؛ إذ تصل مساهمة الصناعات ال ص وم الخاصة 82% كمتوسط، وهو ما يؤكد على أن الصناعات ال ص وم تساهم بشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي.

الجدول (3) تطور الناتج الداخلي الخام حسب الطابع القانوني للفترة (2004 - 2008) الوحدة : مليار دينار

الطابع القانوني	2004		2005		2006		2007		2008	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
نسبة القطاع العام في PIB	598.65	21.8	651	21.59	704.05	20.44	749.86	19.20	686.59	16.20
نسبة القطاع الخاص في PIB	2146.75	78.2	2364.5	78.41	2740.06	79.56	3153.77	80.80	3551.33	83.80
المجموع	2745.4	100	3015.5	100	3444.11	100	3903.63	100	4237.92	100

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 6 الصادرة في 2009.

⁵ أمقران مصطفي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامل أساسي في الإستراتيجية الصناعية، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 5 سبتمبر 2005.

ج/ المساهمة في ترقية التجارة الخارجية

بلغ عدد المؤسسات ال ص وم التي تنشط في مجال التصدير 302 مؤسسة سنة 2003 قدرة مساهمتها آنذاك بحوالي 4% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، أي بحوالي 600 مليون دولار.

أشار السيد يعلاوي إدريس رئيس الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين في أحد تصريحاته على هامش الصالون الدولي للتصدير في طبعته 42 الذي أقيم في الجزائر سنة 2009، أن هناك 270 مؤسسة تقوم بالتصدير من أصل 800 مؤسسة تم إحصاؤها من طرف مركز إحصاء الجمارك⁶.

يعود التراجع في قيمة الصادرات للصناعات ال ص وم لسنة 2009 إلى بعض القرارات الحكومية والخاصة بتعليق تصدير بعض المواد مثل العجائن والكسكي نظرا لدعم الدولة لمادة القمح، وتجميد تصدير النفايات الحديدية والغير الحديدية، وكذا منع تصدير الجلود الخام بإضافة إلى تأثيرات الأزمة العالمية.

⁶ مقال تحت عنوان، ترقية الصادرات خارج المحروقات، على موقع الإنترنت www.djazairss.com تاريخ التصفح 12 أبريل 2010.

الجدول (4) تطور صادرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة
الوحدة : مليون دولار

نسبة التطور التغير %	2009		2008		2007		2006		2005		2004		السنوات
	التغير %	القيمة	التغير %	القيمة	التغير %	القيمة	التغير %	القيمة	التغير %	القيمة	التغير %	القيمة	
34.05	44.69	1047	44.28	1893	23.07	1312	17.53	1066	16.13	907	-	781	صادرات الصناعات ال ص وم

المصدر : نشریات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-2- سياسة وبرامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:**1-2-1- برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

بإدارة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ 2002 بتبني مشروع خاص بتأهيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل عشرة أشخاص فما فوق بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج الشراكة⁷، يقوم على منهجية متكاملة ومنسقة من أجل التأهيل المستدام للصناعات الصغيرة والمتوسطة في بلادنا ؛ جاء هذا البرنامج نتيجة لدراسة تشخيصية دقيقة ومعمقة لوضعية وخصوصية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بما يتوافق والأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة ضمن البرنامج الوطني للنمو الاقتصادي، وهولا يتعلق فقط بالجانب الخاص بالمؤسسة من إدارة أو تسيير الموارد بل يتعداه إلى مجموعة الهيئات المؤسساتية المحيطة والمتعاملة مع المؤسسة وتأهيل المحيط يشمل الجانب القانوني التنظيمي، إصلاح المنظومة المصرفية، شبكة الاتصالات الخ ...

وهدف البرنامج على المستوى الكلي إلى :

-إعداد سياسات اقتصادية تكون أساسا لبرامج الدعم والرفع من المستوى التأهيلي، مع الأخذ بعين الاعتبار الفرص المتاحة من قبل الطاقات الوطنية والدولية ؛

⁷ طيب لحليح، دور المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في تنمية أقطار المغرب العربي (الجزائر- تونس - المغرب)، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 18/17 أبريل 2006.

- وضع الآليات الأساسية التي تسمح للمؤسسات والهيئات والحكومة بالقيام بنشاطات على المستوى القطاعي والجزئي، وإعداد برنامج للتحسيس والاتصال لتوضيح الرؤية لدى المتعاملين الاقتصاديين وتحديد بدقة الوسائل المتاحة لدى المؤسسات؛ - تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها وإمكانياتها، وتأكيد مدى كفاءتها في دعم عملية تأهيل المؤسسة وترقيتها.

أما على المستوى الجزئي هدف برنامج التأهيل لتحسين تنافسية المؤسسة، فمن وجهة نظر المؤسسة، يعتبر برنامج التأهيل مسار تحسين دائم أو إجراء تطوري يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي قد تصطدم بها المؤسسة وهدف البرنامج إلى تحديث وسائل الإنتاج وتطوير أساليب التنظيم والتسيير بالإضافة للتكوين والبحث عن منافذ وأسواق للسلع.

جاء برنامج تأهيل وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة ليواكب الصناعات المحلية وتحديات العولمة الاقتصادية وانفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي من خلال اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وقرب انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية.

اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تهدف لإنشاء منطقة تجارة حرة بين الجزائر والاتحاد بحلول العام 2012 وأن المرحلة الأولى من الاتفاقية تتضمن إعفاءا ضريبيا لكل السلع نصف المصنعة والمواد الأولية حتى يتم الوصول لمرحلة الإعفاء الضريبي الكامل لجميع السلع التي تدخل للجزائر أو تخرج منه.⁸

⁸ طاهر سليم، نائب مدير المناولة بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر 12-15 سبتمبر 2006.

قدم الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميذا 1 الذي غطي فترة تمتد من 2002 على 2005 نحو 57 مليون أورو لإعادة تأهيل الصناعات ال ص وم، حيث تم خلاله إعادة تأهيل 448 مؤسسة كما تم رصد حوالي 600 مليون دولار لإنشاء جهاز خاص وهي الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁹ تقوم بعملية واسعة لإعادة تأهيل نسيج الصناعات ال ص وم مع إعطاء الأولوية في عملية إعادة الهيكلة والتأهيل للمؤسسات التي تتمتع بمؤهلات وخصوصيات ترتبط بالأداء الاقتصادي ومستويات التشغيل وخلق وظائف جديدة وفتح أسواق واعدة لمنتجاتها بالإضافة للمؤسسات التي تنشط في المناطق الجنوبية والهضاب العليا لمنع هجرة الحرفيين.

فيما يخص آليات تنفيذ هذا البرنامج، فقد تم وضع إطار تنظيمي يتمثل في إمضاء قرارات وزاريين مشتركين الأول محدد لمدونة إيرادات ونفقات صندوق التخصيص والثاني محدد لطرق متابعته وتقييمه، بالإضافة لإنشاء وكالة وطنية تسند لها مهمة تنفيذ السياسات الحكومية في ميدان تأهيل وتحسين تنافسية الصناعات ال ص وم ، وبما أن القطاعات الأساسية التي يشملها موضوع التأهيل ترتبط فيما بينها ارتباطا وثيقا، وجب تصميم هذه العلاقات في إطار نظرة إستراتيجية بين الدولة والمؤسسة لا تقوم على قطاع دون آخر، بل على فتح عدة جبهات، وبالفعل فقد كرست هذه المنهجية في أشغال الجلسات الوطنية للإستراتيجية الصناعية التي جمعت بين كل الأطراف المعنية بتنفيذ برامج التأهيل، لاسيما ممثلي القطاعات الوزارية، ممثلي البنوك، ممثلي الجمعيات المهنية وأرباب العمل، حيث تم فيها الاتفاق على ضرورة التنسيق

⁹ Partenariat euro_ méd. Algérie, Document de stratégie 2002_2006 et programme indicatif national 2002_2004.p 176.

والتسيير المتكامل لهذه البرامج حسب خصوصيات كل قطاع، وهذا بإنشاء هيكل تنسيقي مكون من ممثلي السلطات العمومية والشراكة الاقتصادية والاجتماعية.

1-2-2- برنامج التعاون الأورو متوسطي ميدا 2 :

من أجل إنشاء منطقة التبادل الحر بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط في آفاق 2010 - 2012 تم وضع برنامج ميدا 2 لدعم الصناعات ال ص وم الذي يمتد على فترة 3 سنوات، قصد إنجاح مسار الشراكة الأورو متوسطية بأبعادها الثلاث السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، وبالأخص دعم التعاون الاقتصادي بين الدول المتوسطية الشريكة والاتحاد الأوروبي، فقد تم توسيع نطاق التعاون المالي بخلق آلية جديدة في برنامج ميدا 2 حيث تعهدت الجمعية الأوروبية بوضع هذا البرنامج الطموح لدعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من أجل تأهيل وتحسين إنتاجية ومرد ودية وتنافسية القطاع الخاص بما يسمح وتكيفه مع متطلبات اقتصاد السوق وعلى هذا الأساس يركز برنامج الدعم على ثلاثة محاور وهي¹⁰:

أ / تحسين التسيير العملي للصناعات الصغيرة والمتوسطة:

ينتظر من البرنامج الشروع في إجراءات تغطي أولا التشخيص والإستراتيجي للمؤسسات من أجل تقوية مستواها التنافسي وأدائها في كل عناصر التسيير الإنتاج، التمويل، تسيير المخزون، التسويق، الإجراءات التسويقية، النشاط

¹⁰ عبد الكريم سهام، برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية في الجزائرية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 11، أوت 2008، الجزائر، ص 78.

التجاري، قوة البيع، التوزيع والتصدير، الموارد البشرية، التكوين، تنظيم المعلومات والاتصالات.

ب/ دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل الصناعات الصغيرة: ينتظر من البرنامج المساهمة في تحسين تمويل المؤسسات بإمدادها بالدعم للابتكار وتكوين مؤسسات مالية متخصصة من أجل توسيع سلسلة الوسائل المالية التي هي في متناول المؤسسات والممولين لمشاريعهم قصد تطويرها.

نتائج البحث:

بعد دراسة الموضوع والوقوف عند مختلف الجوانب، التي تشكل أهم معالمه توصلنا إلى:

تمثل الصناعات ال ص وم في الجزائر، جانبا هاما من سياسة الإصلاح ودعم النمو الاقتصادي، من خلال دورها الحيوي في زيادة حجم الإنتاج من السلع والخدمات والتشغيل والرفع من معدلات الاستثمارات الخاصة ومساهمتها في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

كما تعتبر الصناعات ال ص وم مكون أساسي في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ليس فقط من حيث ارتفاع عددها وتنوع نشاطاتها، وامتصاصها لعدد كبير من اليد العاملة، ولكن من حيث انتشارها الجغرافي بما يخدم التنمية المحلية وتحقيق اللامركزية.

عرف تعداد الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ومساهمتها في دعم المتغيرات الاقتصادية (القيمة المضافة ن الناتج الداخلي الخام....) منذ الاستقلال تزايدا مستمرا، عكس مكانة وفعالية هذه الصناعات في الاقتصاد الوطني.

رغم النتائج المشجعة ورغم ما بذلته الدولة في دعم وترقية الصناعات ال ص وم، إلا أن واقع هذه الصناعات في ظل البيئة المحيطة بها، يؤكد على وجود الكثير من التحديات والعراقيل فحسب الدراسات الأخيرة التي أنجزت في هذا الميدان نجد أن حوالي 50% من الصناعات الصغيرة والمتوسطة لا تتمكن من اجتياز عتبة الخمس سنوات الأولى من النشاط وذلك نتيجة تراكم عدة أسباب داخلية وخارجية ترتبط أساسا بنقص التمويل والمنافسة الشديدة والعراقيل الإدارية. .. الأمر الذي يؤكد على ضروري وجود سياسة دائمة ومرنة لدعم تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة من قبل السلطات العمومية لتجديد النسيج الاقتصادي وإعانة هذه الصناعات على التكيف مع معطيات المحيط الاقتصادي الذي يتميز بالتنافس الشديد غير المتكافئ.

يمثل برنامج تأهيل الصناعات ال ص وم فرصة حقيقية، لدعم وتطوير تجربة الصناعات ال ص وم وإكسابها خبرة واسعة في مجال التسيير والتنظيم وإدارة المشاريع الاقتصادية، الأمر الذي يجعل من عنصر التكوين وإعادة تأهيل الطاقات المتوفرة لديها ضرورة اقتصادية ذات أهمية إستراتيجية لترقية وتطوير قدرات وأداء عمل هذه الصناعات حتى تتمكن من مسايرة التطورات الفنية والتقنية، وهذا من خلال فتح مجالات التعاون الدولي خاصة مع الشرك الأوروبي لاستيعاب الخبرات والتجارب والمهارات التكنولوجية الحديثة التي من شأنها أن تساعد على تحسين نوعية الإنتاج المحلي وتحديث أساليب العمل والتسيير إلى جانب الرفع من المستوى التقني والرسكلة التي تمثل ممرا حتميا للوصول إلى التأهيل الدائم.

قائمة المراجع

- 1) أمقران مصطفى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامل أساسي في الإستراتيجية الصناعية، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 5 سبتمبر 2005.
- 2) صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة في الاقتصاد الجزائري؛ مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير؛ العدد 03 جامعة سطيف، 2004.
- 3) طاهر سليم، نائب مدير المناولة بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر 12-15 سبتمبر 2006.
- 4) طيب لحليح؛ دور المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في تنمية أقطار المغرب العربي (الجزائر- تونس - المغرب)، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعللي، الشلف، الجزائر، 18/17 أفريل 2006.
- 5) عبد الكريم سهام، برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية في الجزائرية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 11، أوت 2008، الجزائر، ص 78.
- 6) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي؛ مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جوان 2002.
- 7) مقال تحت عنوان، ترقية الصادرات خارج المحروقات، على موقع الإنترنت www.djazairiss.com تاريخ التصفح 12 أفريل 2010.
- 8) وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تقرير حول وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2008.
- 9) وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تقرير حول وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2009.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

- 1) MUSTAPHA BABA AHMED, L'Algérie diagnostique d'un non développement, LHM ATTAN 1999.
- 2) Partenariat euro_ méd. Algérie, Document de stratégie 2002_2006 et programme indicatif national 2002_2004.
- 3) WALIDE LAGGOUNE, le control de l'état sur les entreprises privées industrielles en Algérie, l'édition internationales, 19996.

